تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية

(المتغيّرات والثوابت)

موفّق محـادين، العـلاقـات الاردنيـة ـ الفلسـطينيـة من الالحـاق الى الكونفدرالية، دمشق: دار الزاوية، ١٩٩٠، ٢٣٥ صفحة.

يؤكد الحريصون على هدوء العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية حساسية وخطورة الدخول في تفاصيل هذه العلاقات على المكشوف. فالفلسطينيون ـ كما يقال ـ محكومون بـ «استبدادية الجغرافيا»، و«طغيان التاريخ»: «الجغرافيا هي الوعاء، والتاريخ هو الذاكرة». ماذا في الوعاء؟ وماذا عن الذاكرة؟ قيل: «عندما دخلت الحياة الحزبية العقائدية الى الاردن [في] العام ١٩٥٤، كانت قيادات تلك الاحزاب، ولا سيما الراديكالية منها، كلها من الفلسطينيين. كان فؤاد نصّار الامين العام [للحزب] الشيوعي الاردني؛ وعبدالله الريماوي أمين عام البعث؛ وكان الدكتور جورج حبش زعيم حركة القوميين العرب. وكان لاندماجنا في الحياة السياسية الاردنية دور هامّ في النهوض الوطني الشعبي الذي شهدته الاردن». لماذا الحساسية اذاً؟ «لأن الوضع في الاردن رجراج الآن، ويحتاج الى بارومتر دقيق، على الاقل كي لا نعيد تجربة أيلول، وحسناً انْ استطعنا بعد ان رفعت [السلطات] الرسمية الاردنية هيمنتها عنّا؛ حسناً ان نرتقي بالحوار الفلسطيني ـ الاردني، باتجاه فلسطين».

وهكذا تطرح العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الراهنة بحرص شديد، بعد ان أقدم الاردن على خطوات أبرزها: الحالة الديمقراطية على المستوى الداخلي؛ وقرار فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية، بغض النظر عن الدوافع والمسببات التي جعلت النظام الاردني يسقط أربعين عاماً من العمل على أساس «القضية الفلسطينية من بوّابة ' الخيار الاردني ' ».

ولكن، ثمّة من يعتقد بضرورة التعاطي على المكشوف مع موضوع العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. فبين أيدينا كتاب جديد عنوانه «العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، من الالحاق الى الكونفدرالية»، لمؤلفه موفق محادين، الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية بدمشق.

من مقدمة الكتاب نأخذ فكرة عن محتواه. فهو يتناول «المحطات الاساسية في تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الرسمية، والمعطيات المحلية والاقليمية والدولية، التي جعلت الاردن عنوانها المباشر طيلة العقود السابقة، وكذلك المعطيات التي قد تجعل من صيغة الكونفدرالية الوجه الجديد للخيار القديم، بما هو تحويل الصراع من دائـرته المركزية العربية ـ الصهيونية الى العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، والعلاقات العربية ـ العربية أيضاً».

حاول المؤلف، في قراءته للمتغيّرات والثوابت التي تحيط بهذه العلاقات، وبخاصة في جوانبها الاردنية، تجاوز الخاص الذي يغرق في المعطيات المحلية، ويتعامل معها كانعكاس مباشر للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، في الدائـرة المحليـة بالدرجـة الاولى، وتجاوز المجرد، أو العام، الذي يعزل هذه السياسة، أو تلك، عن سياقها الاجتماعي ـ السياسي الملموس. وانطلق من هذه الرؤية لينسج موقفاً مؤداه «ان الطبقات والقوى السياسية ـ الاجتمـاعيـة المحلية ليست هي القوى الحاسمة في شأنها السياسي حتى الآن، طالما لم تتبلور بعد كطبقات